الثورة
الاقتصادي

الثلاثاء 6ربيع أول 1435هـ-7يناير 2014م العدد 17946

Tuesday : 6 Rabia Awal 1435 - 7 January - Jssue No. 17946

www.althawranews.net

الموازنة العامة للدولة 2014.. (ملف)

12

13

برأس مال 7 مليارات دولار

صلاح: 181 شركة استثمارية غادرت اليمن

كتب / أحمد الطيار

قال نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح إن 181 شركة استثمارية خرجت باستثماراتها من السوق اليمنية مؤخرا و غادرت للاستثمار في الخارج بدلا من اليمن نظرا للصعوبات المتفاقمة التي تواجه البيئة في الوقت الراهن.

وكشف صلاح في تصريح خص به "الثورة الاقتصادي" أن إجمالي قيمة رأس مال وممتلكات تلك الشركات المغادرة يصل إلى نحو 7 مليارات دولار وأن 90 % منها مملوكة لمستثمرين يمنيين فيما الباقي يمتلكها أجانب.

وأشار صلاح إلى أن المعاناة من هشاشة الوضع الأمني وعدم الاستقرار والتعديات على حقوق وممتلكات المستثمرين إضافة إلى ضعف المنظومة القضائية لتحقيق العدل هي المسؤولة عن رحيل المستثمرين بالمقام الأول.

ودعا صلاح الحكومة إلى القيام بواجبها في تهيئة البيئة الاستثمارية أمام المستثمرين والعمل بجد لتحقيق هذا الأمر وعدم التغاضي عن الأمر خصوصا وأن أعمال السلب والتقطعات والابتزاز باتت تطال رجال الأعمال وممتلكاتهم بصفة شبه يومية.

ولفت صلاح إلى أن المستثمرين اليمنيين توجهوا نحو بلدان تتمتع بالاستقرار والقوانين المحفزة للمستثمرين وعلى رأسها الصين وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والأردن والسودان وجيبوتي وأثيوبيا.

وأشار إلى أن المستثمرين اليمنيين في الصين يحصلون على امتيازات ومزايا منها منح أراضي مجانية بأجور رمزية لمدة 99 عاما إضافة إلى توفر الطاقة الكهربائية ووسائل النقل وعوامل الاستقرار.

وحث صلاح الحكومة بأن تتوقف عن إصدار لوائح وقوانين جديدة لا تتماش مع متطلبات البيئة الاستثمارية الحقيقية على ارض الواقع خصوصا تلك التي تؤدي لفرض جبايات ورسوم إضافية على القطاع التجاري والصناعي والخدمي في اليمن.

براس مال 1.6 تريليون ريال

أكثر من 27 ألف منشأة صناعية في اليمن

الثورة الاقتصادي /عبدالله الخولاني

كشفت النتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل المنفذ من قبل وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حتى العام 2010م بلغت 27796منشأة منها 18,6من إجمالي عدد المنشآت تليها محافظة تعز بنسبة 13,93 %ثم محافظة إب بنسبة 12,24 % فيما توزعت النسبة المتبقية على بقية المحافظات.

وأوضح وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد لقطاع الصناعة نائب رئيس اللجنة الفنية للمسح أن أمانة العاصمة ومحافظات تعز- وإب- وذمار- وحضرموت – والحديدة صنعاء استوعبت حوالي 70,86%من إجمالي المنشآت الصناعية في اليمن.

مشيرا إلى أن إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية التحويلية ومنشآت الكهرباء والمياه بلغ نحو 1654مليار ريال تقريبا وبمتوسط يصل إلى 59,21مليون ريال للمنشأة الواحدة.

وبحسب وكيل وزارة الصناعة والتجارة فإن مصادر التمويل لرأس المال المستثمر في هذه المنشآت أغلبها من مصادر ذاتية وبنسبة 83,08من إجمالي قيمة رأس المال يليه الممول من مصادر مشتركة بنسبة 9.09 %و7,84 %من مصادر أخرى.

كل ثلاثاء

أحمد سعيد شماخ

إصلاح النظام المصرفي

في اعتقادي الشخصي إنه وفي بلد نامي كاليمن والـذي ينبغي فيه على النظام المـصرفي وعلى المؤسسات المالية وشركات التأمين اليمنية مواكبة ومسايرة النظام المصرفي الإقليمي والدولي لمواجهة تطورات واستحقاقات المرحلة القادمة التي ستكون اليمن فيها في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة والتمويل المـصرفي الـذي لا يقتصر على تقديم القروض فقط بل يمتد ذلك إلى المشاركة والمساهمة في عملية التنمية عن طريق بناء الاستثمارات في القطاع المصرفي بالصيغ الإسلامية والتقليدية لتمويل قطاعات اقتصادية وإنتاجية وخدماتية واعـدة، وهذا ليس بصعب أو غريب على البنوك اليمنية التي استطاعت فعلا الصمود ليس بوجه أقصى الأزمات ومحاولة تجاوزها بأقل التكاليف والخسائر الممكنة خلال فترة الأزمـات والحروب وخصوصاً منذ بداية الأحداث والمواجهات 2011م وحتى اليوم وفي مواجهة التحديات والتحديث والصمود.

غير أنني أطرح على الحكومة اليوم وبقوة قضية الأمن والأمـان المفقود في هذا البلد الخلاب قبل الحديث عن قضية الاستثمارات فاليمن في أمس الحاجة خلال هذه المرحلة إلى استقطاب وتشجيع مزيد من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال اليمنية المهاجرة أكثر من أي وقت مضى ...

وصحيح أن الكتلة النقدية موجودة لدى القطاع المصرفي وغيره غير أن هذا الأمر يحتاج فقط إلى توجيه وأمان وإلى استثمار هذه النقود في قطاعات إنتاجية واعده تتميز بها اليمن بحيث تكون هذه الاستثمارات مأمونة ومضمونة في ربحيتها، فوجود مناخ اقتصادي آمن ومستقر في البلاد يضمن للمستثمرين حقوقهم سوف يؤدي بدوره حتماً إلى تغذية تدفق الاستثمارات في الوقت الذي يمكن أن يشهد فيه التنافس على هذا النوع من الاستثمارات تدفق وانسياب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة على حد سواء ومزيد من العمل على تحفيز اجتذابها وتوظيف الكتلة النقدية لدى القطاع المصرفي في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

لذا فإن الحكومة اليمنية ومعها القطاع المصرفي معنية اليوم بمواجهة التحديات الجديدة المحدقة بالوطن وما قد تفرزه هذه التحديات من انعكاسات سلبية خطيرة التي يمكن أن تواجه الاقتصاد اليمني عموماً والصناعة المصرفية خصوصاً لاعتبار أن الصناعة المصرفية التي أقصدها هنا هو بلوغ أعلى مستويات الإنتاجية وتوفير وسائل التطوير والنماء.

ففي ظل رؤوس الأموال المتدنية والصغيرة وضعف الاحتياجات واالتقانات الحديثة ذات الكفاءة العالية في ظل انعدام الموارد المالية والبشرية الماهرة وغيرها لتغطية هذا العجز الذي سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تدني الربحية، ..... وحتى لا تظل البنوك اليمنية تدور في فلك البنوك الأجنبية فإنه ينبغي أن تولي هذه المصارف عملية الاندماج أهمية بالغة في استراتيجياتها وفي خططها لمواجهة المخاطر والتكتلات التي ليس للبنك الضعيف فيه مكان .. يأتي ذلك متزامناً مع تزايد اعتماد اليمن على الدين العام المحلي والخارجي الذي وصل خلال العام الجاري إلى نحو أكثر من 4 تريليون ريال، وإلى اتجاه اليمن نحو الحصول على المساعدات والهبات الخارجية العاجلة من الدول ومن المؤسسات والمنظمات الدولية لإعادة ما دمرته الحرب والمواجهات منذ بداية الأحداث عام 2011م وما قبلها وحتى اليوم في الوقت الذي يمتلك فيه أبناؤها كثيراً من الأموال والموجودات الصعبة سواء كانت لدى مواطني الداخل مكدسة في بيوتهم وخزائنهم أو لدى المهاجرين في الخارج وحرمان بلدهم الأصل من استثمار تلك الموارد في دعم الاقتصاد الوطني في ظل اعتماد اليمن على مصادر التمويلات الخارجية من الدول والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية.

لذا ينبغي أن تكون هناك سياسات نقدية ومالية واضحة تستهدف تشجيع توطين رؤوس الأموال المحلية والحد من تدفقها أو هروبها للخارج بوسائل وطرق مختلفة، فجميع هذه الأموال يمكن أن تلقي الدعم الكافي من قبل الحكومة اليمنية وصناديق التنمية ومن قبل المصارف اليمنية والتي ما فتئت أن تدعو الحكومات المتعاقبة إلى تطبيق سياسات اقتصادية أكثر وعياً من خلال فتح قنوات جديدة للاستثمارات المحلية وفي اتباع سياسات مالية ونقدية سليمة.

رغيف الخبز يخضع لريجيم قسري!!

ليس غريبا أن يأتي يوم وحجم رغيف الخبز في اليمن مثل كعكة البسكويت يكتفي المستهلكون بتقديمه مع أطباق الحلوى وليس موائد الطعام في ظل اعتماد المخابز والأفران المحلية لنظام الريجيم القسري على رغيف الخبز بنوعيه المسطح والصامولي مستفيدة من غياب دور الحكومة الرقابي التي تركت الحبل على الغارب ليجد المواطن نفسه عديم الحيلة لاحول ولاقوة.

استطلاع/عبدالله الخولاني

عشوائية إنتاج رغيف الخبز تحوّلت إلى فوضى تجارية تعتمد على الغش لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المواطنين فهناك غياب تام للرقابة على الأفران ومنتجاتها، ولذلك تناقصت أوزان الخبز بنسب تتراوح ما بين (30% إلى 40%)،فيما المواطنون يعيشون في حيرة وارتباك بسبب الأعباء الجديدة التي أضافتها فوضى أسواق الخبز على مصروفاتهم اليومية المحدودة، الأمر الذي جعل المواطنين محدودي الدخل عاجزين عن توفير الخبز الضروري لإطعام أفراد أسرهم،في بعض الأحيان (فمثلاً «كيس» الخبز الذي كان يكفي لإطعام أسرة مكونة من ثلاثة أفراد بات حاليا لا يكفي لإطعام شخص في الوجبة الواحدة الأمر الذي زاد معاناة المواطنين الذين يعيش معظمهم تحت خط الفقر.

عدم وعي

رئيس شعبة المخابز في الغرفة التجارية طه الشرعبي يقول هناك أوزان محددة للخبز ولكن عدم وعي المواطن بحقوق الاستهلاك أدى إلى عدم التزام المخابز بأوزان ومواصفات إنتاج الخبز، فالمواطنون يشترون الخبز بالعدد وليس بالوزن ولذلك عملت المخابز على تخفيض أوزان وحجم الخبز مع الإبقاء على العدد لمواجهة زيادة أسعار المدخلات ، فهناك بعض الأفران تعمل بنوعين من الوزن عبوات خاصة بالبيع المباشر من الفرن، وعبوات مخصصة للتوزيع خارج الفرن تباع في البقالات والمطاعم حسب طلب أصحابها .

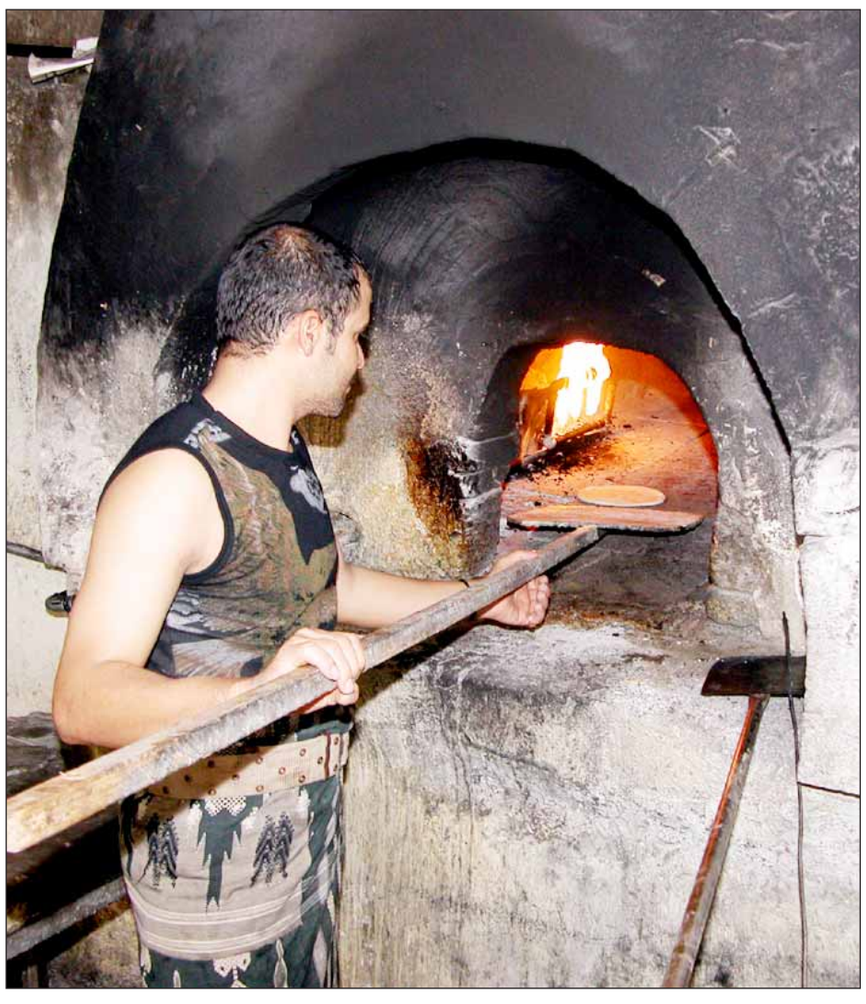

ويضيف انه تم الاتفاق مؤخرا على تحديد حجم رغيف الخبز بـ80جراما وسيتم إلزام المخابز بذلك ليكون الحجم موحدا في كل نقاط البيع .

وطالب الشرعبي بأن تكون عملية الرقابة والنزول الميداني لتطبيق القرار مشتركة بين شعبة المخابز والغرفة التجارية والمجالس المحلية في المديريات لمنع أي تجاوزات وفي نفس الوقت ينبغي تطبيق القرار على جميع المخابز بما فيها الحكومية حتى لا تكون هناك استثناءات .

وبحسب رئيس شعبة المخابز في الغرفة التجارية فإن حجم رغيف الخبز الآن يتراوح بين 40 -50- 60جراما ,مشيرا إلى ضرورة توفير الحكومة لمادة الديزل للمخابز والأفران بالسعر الرسمي حتى يتم ضبط المتلاعبين.

مبالغة في المضافات

جمعية حماية المستهلك على لسان أمين عامها السابق ياسين التميمي فيقول: نوع من الرغيف، يعاني من خلل واضح في نسب الاستخلاص، يعرف بالرغيف "الأبيض، الذي يفترض أن تقتصر استخداماته في مجتمع يعاني من فقر غذائي على صناعة الكيك والبسكويت،وأصناف الحلويات وهذه المشكلة يواجهها بصورة رئيسية المستهلكون في المدن، الذين يعتمدون في الحصول على الرغيف من الأفران، والنتيجة هي أن هؤلاء المستهلكين يحصلون في الغالب على الرغيف بأنواعه المسطح والمقولب، مفتقراً للعناصر الغذائية التي لا تتوفر إلا في دقيق تقل فيه نسبة الاستخلاص بما يحقق الفائدة الغذائية والمذاق الملائم.

ويضيف التميمي إذا كانت شركات المطاحن المحلية الكبيرة تتقيد بإضافة المواد المدعمة مثل الحديد، وحمض الفوليك، فإن الأمر لا ينطبق على بقية المطاحن، وهذا يحرم ملايين من المستهلكين الذين يعتمدون على دقيق قمح منزوع القشرة، من الحصول على المادتين الغذائيتين المكملتين والهامتين يضاف إلى ذلك أن أصحاب الأفران للأسف الشديد، يبالغون في إضافة المدخلات الأخرى من خميرة ومحسنات، فتكون المخرجات سيئة من حيث القيمة الغذائية، ومن حيث المظهر والمذاق أيضاً، حتى أن الرغيف المقولب المعروف بـ" الروتي" يصبح في المحصلة أشبه بقطعة أسفنج،وهو ما يعزز الواقع السيئ للمستهلك في اليمن، باعتبار أن ما يقدم له من أنواع الرغيف، هو الأسوأ من حيث المحتوى الغذائي، والمواصفات المرعية في العالم.

صدور قرار

وزارة الصناعة مدركة لحجم الفوضى في إنتاج الخبز من قبل المخابز والأفران ويفيد حسان الشامي مدير المتابعة الميدانية بوزارة الصناعة والتجارة عن صدور قرار من قبل أمين العاصمة قبل نحو شهر بعد احتساب تكاليف جميع مدخلات إنتاج الرغيف حيث تقرر بيع سعر الكيلو بـ 200ريال للجملة و220 ريالا للمستهلك وبحيث لا يقل حجم الرغيف 80جراما. داعيا المجالس المحلية للقيام بدور وتحمل مسؤولياتها وفقا للقانون والقرار الصادر.

واشنطن تستضيف البن اليمني في ابريل القادم

تقرير / محمد راجح

من المقرر أن تستضيف مدينة سياتل في العاصمة الأميركية واشنطن خلال شهر ابريل القادم البن اليمني للسنة الثالثة على التوالي في معرض عالمي يخصص ركن بارز منه للتعريف بالقهوة اليمنية وإيجاد أسواق جديدة لتصديرها .

ويعد هذا المعرض احد اكبر المعارض التجارية في العالم ، حيث يحوي أكثر من ستة آلاف مشارك ،يمثلون نحو 88 دولة ،بالإضافة إلى أكثر من 1400 شركة .

وتسير الإجراءات بوتيرة عالية لمشاركة اليمن بشكل فاعل في المعرض واستغلاله بشكل امثل للتعريف بهذا المنتج اليمني الهام والواعد ،وذلك بالتنسيق بين القطاع الخاص مع السفارة الأميركية في اليمن .

وسيضم الجناح الخاص باليمن ممثلين من وزارة الزراعة والري وكذلك وزارة التجارة ومصدري ومنتجي البن اليمني.

نوعية

يعتبر المعرض من الفعاليات النوعية التي ينبغي المشاركة بفعالية فيها وتوصيل رسالة هامة لوضعية هذا المنتج الهام في اليمن وطريقة تصديره ونوعيته والكمية المنتجة وكذلك الجهود التي تتم من اجل العمل على تحسين النوعية والكمية الصالحة للتصدير .

وسيتم على هامش المعرض عقد جلسة تعارف ومناقشات مع المعنيين الأمريكيين بهدف توضيح الرؤية الخاصة بالتغيير الذي سيشهده قطاع البن في اليمن ، وكذا مناقشة بعض الأمور الهامة مثل نوعية جودة البن اليمني ومشكلة عدم ثباتها واختلافها من وقت لآخر ،لان هناك شكوك عند البعض في السوق الأميركية مثلا حول نوعية البن هل هو يمني أو أثيوبي او مخلط .

وتنفذ الحكومة اليمنية ممثلة بالجهات الزراعية المعنية بالتعاون مع وكالة التنمية الأميركية العديد من البرامج لتطوير زراعة البن وزيادة مساحته الزراعية ، والعمل على حل الإشكاليات المتعلقة بالنوعية لأنها مهمة جدا وخطوة ضرورية لتحسين نوعية وجودة البن اليمني.

كما تستهدف هذه البرامج العمل مع التجار العاملين في مجال الاستثمار بالبن اليمني أو مع الراغبين في الاستثمار بهذا المحصول بهدف إزالة المخاطر وزيادة الثقة بمنتج البن اليمني بالأسواق التصديرية وسيكون هناك استثمار كبير في هذا القطاع خلال الأعوام القليلة القادمة.

إنتاج

تقول وزارة الزراعة أن معدل إنتاج البن يصل إلى 20 ألف طن من مساحة زراعية تقدر بحوالي 31 ألف هكتار.

ويشدد خبراء على أهمية ما تتمتع به اليمن بإنتاج سلعة نادرة من نوعية البن،والذي يتطلب العمل على زيادة مساحته الزراعية وتحسين جودته الإنتاجية والتصديرية.

وتقوم وكالة التنمية الأميركية عبر برنامج تنمية معيشة المجتمع بتحسين إنتاج البن في 5 مناطق في اليمن ،ويتم العمل مع منظمات خاصة بهدف تحسين جودة إنتاج البن اليمني.

ويتضمن البرنامج خطة خمسيه لتطوير إنتاج البن في اليمن ، والعمل على إبراز أهمية قطاع البن لمستقبل اليمن ،واستغلال هذا المحصول الهام لتحسين القطاع الزراعي ووضعية المزارعين والأمن الغذائي .

وتتضمن الخطة وضع البن كمنافس للقات المنتشر بكثافة في بعض المناطق ،وقد بدأ تنفيذ ذلك في بعض المناطق في حراز بالعمل على استبدال نبتة القات بالبن،وكذا وضع البن كمنافس للقات المنتشر بكثافة في بعض المناطق ، وقد بدأ تنفيذ ذلك في بعض المناطق بالعمل على استبدال نبتة القات بالبن.